تقرير الإنتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه
نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب الفلسطيني

سلطة المياه الفلسطينية

ديسمبر/2024

الفهرس

مقدمة 4
رسائل أساسية حول الواقع المائي في غزة جراء العدوان الاسرائيلي أكتوبر /2023 5
الرسائل الرئيسية للتقرير: 5
لمحة عامة عن واقع المياه في فلسطين 6
1. تداعيات العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة 7
1.1 خلفية عامة 7
1.2 الوضع المائي في غزة ما قبل العدوان الإسرائيلي 2023 8
1.3 تداعيات العدوان الإسرائيلي القائم على قطاع المياه في غزة 10
1.3.1 تداعيات العدوان على المصادر المائية 11
1.3.2 تداعيات العدوان على شبكات المياه 12
1.4 تداعيات العدوان الإسرائيلي القائم على قطاع الصرف الصحي في غزة 13
1.5 الموقف القانوني من استخدام اسرائيل المياه كأداة عقاب خلال العدوان على غزة 14
1.6 الانعكاسات الإنسانية لتضرر قطاعي المياه والصرف الصحي في غزة 17
1.7 التدخلات العاجلة 18
2. تداعيات عقود من سيطرة الاحتلال ونهبه للمصادر المائية في الضفة الغربية 19
2.1. السيطرة الاسرائيلية على المصادر المائية الجوفية والسطحية 19
2.2. عراقيل اللجنة المشتركة والادارة المدنية 19
2.3. عمليات هدم ومصادرة مستمرة 19
2.4. الاضطرار إلى شراء المياه من اسرائيل والاقتطاع غير الشرعي من المقاصة 20
2.5. تقليص كميات المياه المزودة الى العديد من القرى والتجمعات الفلسطينية وخصوصا صيفاً 20
2.6. ارتفاع الفاقد على خطوط ميكوروت وتحميل تكلفة المياه المهدورة للحكومة الفلسطينية 21
2.7. عدم توفير خدمات المياه والصرف الصحي بمناطق القدس الشرقية 21
2.8. ضخ المياه العادمة على الأراضي الفلسطينية 21

2.9.تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بشكل ممنهج مع كل اقتحام في الضفة الغربية 22
2.10.انتهاكات أخرى..... 23
2.11.الانعكاسات الانسانية والبيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة..... 23
2.11.1.الانعكاسات الانسانية..... 23
2.11.2.الانعكاسات البيئية..... 25
الخلاصة والتوصيات: 25

مقدمة

يشكل شح المياه في المنطقة تحديا كبيرا للتنمية المستدامة، إذ يؤثر تفاقمه على الأمن المائي وهذا بدوره يؤثر على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وسبل العيش وصحة الإنسان. من هنا، يرتبط الأمن المائي باعتبارات الأمن الوطني والإقليمي، التي ينبغي أن تأخذها الدول بالاعتبار في سعيها إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الأهداف العالمية. وفي هذا السياق، فالدول العربية من بين أكثر الدول معاناة لشح المياه في العالم، إذ يعيش ما يقرب من 390 مليون شخص في المنطقة يعانون من ندرة المياه، أي ما يمثل 90% من سكان المنطقة العربية، وهذا الواقع المائي العربي الصعب ناجم عن عدة عوامل، مثل الاعتماد على موارد مياه مشتركة، والتلوث، وآثار تغير المناخ وأحداث المناخ القصوى، والفاقد المائي الناجم عن نظم مائية قديمة والاستخدام غير الكفؤ للمياه، وارتفاع معدلات النمو السكاني.

عند طرح تحديات الأمن المائي، فإن قضية المياه العربية تحت الاحتلال والأطماع الاسرائيلية بالمياه العربية واحده من أهم تحديات تحقيق الأمن المائي العربي، من خلال سعيه الدائم للسيطرة على مصادر المياه الجوفية والسطحية في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين، وتبقى الحالة الفلسطينية لها بعداً خاصاً، فمنذ عقود ينفذ الاحتلال مخططاته للنهب والسيطرة على المصادر المائية الجوفية والسطحية كأساس لتنفيذ مخططاته التوسعية والاستيطانية غير الشرعية، ما يقيد قدرة حصول المواطن الفلسطيني على خدمات المياه والصرف الصحي الملائمة، ويزيد من معاناته اليومية بشكل متصاعد يتجاوز كافة الحدود ويهدد الاستقرار والوضع الإنساني في فلسطين والمنطقة. ويواصل الاحتلال تصعيد انتهاكاته المائية وذلك ادراكاً منه أنه بذلك يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة.

وخلال العدوان الاسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ أكتوبر/2023 تفنن الاحتلال في استخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب الفلسطيني، حيث تكبد قطاع المياه والصرف الصحي خسائر وأضرار جسيمة، فقد أصبحت أنظمة المياه والصرف الصحي إما متوقفة عن العمل أو تعمل بشكل جزئي، ويرجع ذلك إلى تدمير معظم المرافق الحيوية والبنية التحتية بدرجات متفاوتة نتيجة الاستهداف الإسرائيلي المباشر وغير المباشر، وقطع الكهرباء اضافة الى النقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية لمرافق المياه، وإيقاف توريد قطع الصيانة اللازمة والمواد الضرورية، والصعوبة الناجمة عن تراكم الأنقاض والدمار الكبير في البنية التحتية، وتعقيد عملية الحصول على التنسيقات اللازمة لسلامة الطواقم والمعدات في مواقع العمل.

أهداف التقرير

تم إعداد هذا التقرير لتسليط الضوء على الإنتهاكات الاسرائيلية في قطاع المياه والصرف الصحي والتي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي منذ عقود، وعرض الانعكاسات الصعبة لهذه الممارسات على حياة وتنمية الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تقديم مطالبات للمجتمع الدولي تُسهم في الضغط على اسرائيل لوقف نهب الموارد المائية الفلسطينية والتفرد في الاستفادة منها، و وتعزيز حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المائية، كما تضع حداً لاستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب الفلسطيني في يد الاحتلال لتنفيذ مخططاته وأطماعه الاستيطانية غير الشرعية، باعتبار ذلك كله أساسا لتحقيق مبدأ المياه من أجل السلام المستقبلي.

خصص التقرير فصلا كاملا لتوضيح الواقع المائي الصعب في غزة جراء العدوان الاسرائيلي منذ أكتوبر 2023، وذلك لتسليط الضوء على الوضع الإنساني الخطير جراء ما خلفه العدوان من قطع الخدمات الأساسية وعلى رأسها المياه عن أكثر من 2.3 مليون مواطن، والمطالبة بضرورة تنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية التي تمنع وتجرم قطع هذه الخدمات عن المدنيين أثناء الحروب والنزاعات.

رسائل أساسية حول الواقع المائي في غزة جراء العدوان الاسرائيلي أكتوبر /2023

1- التقديرات الحالية لحجم الخسائر التي لحقت بقطاع المياه خلال العدوان المستمر على قطاع غزة تزيد عن 80% في مرافق المياه ويشمل ذلك الآبارومحطات الضخ ومحطات التحلية، وشبكات التوزيع، ومحطات الصرف الصحي.
2- جراء العدوان الاسرائيلي تصل كميات المياه المتاحة في غزة إلى ما معدله 10 -20 % مما كانت عليه قبل العدوان،
3- 40% من سكان غزة لا يحصلون على الكمية الموصى بها وهي 6 لتر/شخص/يوميا للشرب والاستهلاك المنزلي.
4- المياه المتوفرة في غزة للفرد3 - 5 لتر/فرد/اليوم وهو أقل من الحد اللازم للبقاء على قيد الحياه والبالغ 15 لتر للفرد باليوم، وتتباين وفقاً للموقع الجغرافي.
5- تداعيات عدم توفر المياه في غزة بسبب قطع المياه وعدم توفر الوقود وندرة المساعدات الإنسانية، وتدمير البنية التحتية خطيرة ومنها:
   a. اضطرار المواطنين الى استخدام مياه غير صالحة للاستخدام الآدمي الأمر الذي يهدد بمخاطر صحية كبيرة.
   b. تعطيل الزراعة و إنتاج الأغذية مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي.
   c. عدم توفر المياه لأغراض النظافة، الأمر الذي فاقم من مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة
6- أدى وقف وتعطل أنظمة الصرف الصحي شبه الكامل جراء العدوان إلى تدفق المياه العادمة مما يهدد بمكاره بيئية ومخاطر صحية جسيمة.
7- نسف العدوان الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023 جميع الجهود التي بذلتها سلطة المياه الفلسطينية وشركائها على مدار سنوات عديدة لإنقاذ الخزان الجوفي الساحلي المصدر المائي الوحيد في غزة.

الرسائل الرئيسية للتقرير:

1- الاحتلال يستهدف بشكل ممنهج البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في كل اقتحام لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، ويعيد تدمير ما يتم إعادة تأهيله لحرمان المواطنين من المياه وكسر صمودهم.
2- الاحتلال الاسرائيلي يسيطر على أكثر من 85% من الموارد المائية الجوفية في فلسطين
3- الاحتلال الاسرائيلي ينفرد بمياه نهر الأردن وينفرد بالاستفادة من خيرات نهر الأردن والبحر الميت ولا يعترف بحقوق دولة فلسطين بهما باعتبارها دولة مشاطئة.
4- حصة الفرد من المياه في فلسطين تقريبا 85 لتر للفرد باليوم، أي ما زالت أقل من الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية والمقدر ب 100 - 120 لتر للفرد باليوم ومن المرجح ان تقل بكثير، نتيجة العدوان المتواصل في الضفة وغزة.
5- بعد مرور 30 عاما، لا يزال الفلسطينيون لا يحصلون حتى على الكميات المتفق عليها وفق اتفاقية أوسلو المرحلية 1995 والتي كان من المفترض أن تنتهي بنهاية العام 1999.

6- تضع اسرائيل العراقيل الصعبة أمام المشاريع التطويرية في قطاع المياه والصرف الصحي لتمنع الفلسطينيين من حقوقهم المائية ولتنفيذ مخططاتها الاستيطانية غير الشرعية.

لمحة عامة عن واقع المياه في فلسطين

المياة هي أساس الحياة والتنمية المستدامة، وهي أساس التوازن البيئي و ضرورة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، والأمن الغذائي . إلا أن توفير المياه لكل هذه المتطلبات في فلسطين يعد من أكثر المواضيع تعقيدا وحساسية، فبالرغم من البعد الإنساني والتنموي والبيئي للمياه، إلا أنه في فلسطين يعتبر ملف سياسي بامتياز، فقد استخدمت اسرائيل المياه كأداة لتضييق الحصار وسلاح لكسر صمود الشعب الفلسطيني وتهجيره من أرضه لتحقيق أطماعها الاستيطانية غير الشرعية، وقد أدت السياسات الإسرائيلية التعسفية إلى سيطرة الاحتلال على أكثر من 85% من المصادر المائية في الضفة الغربية، كما يضع الاحتلال العراقيل الصعبة أمام الفلسطينيين للوصول واستخدام نهر الاردن منذ احتلال عام 1967 حتى ينهب مياهه وينفرد بالاستفادة من خيراته وخيرات البحر الميت وقيمتهما الاقتصادية التي تقدر بمليارات الدولات سنويا. وجراء هذا الواقع يواجه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية منذ عقود حصارا وعجزا مائيا صعبا، والذي يتفاقم سنويا جراء الطلب المتنامي على المياه كنتيجة طبيعية للنمو السكاني، وازدياد الاحتياجات المائية للتنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما في قطاع غزة وحتى قبل العدوان وبالتوازي مع التحدي الرئيسي المتمثل في محدودية المصادر، فإن معظم المياه التي كانت متوفرة كانت لا تتوافق من حيث الجودة مع المعايير الدولية، حيث أن حوالي 97% من المياه المستخرجة من الحوض الجوفي الساحلي والذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه في القطاع غير صالحة للاستخدام الآدمي، وذلك نتيجة للضخ الجائر لهذا الحوض لتلبية تنامي الطلب وبما يفوق قدرته الاستيعابية بأربعة أضعاف، حيث بلغ معدل الاستخراج من الحوض في السنوات الأخيرة الماضية ما معدله حوالي 200 مليون متر مكعب سنوياً، علماً أن القدرة الانتاجية له لا تتجاوز 55 مليون متر مكعب سنويا. الأمر الذي أدّى إلى انخفاضِ منسوب الخزان الجوفي، وبالتالي إزدياد الملوحة نتيجةَ تداخل مياهِ البحر والتلوُّث الحاصل في تسرّب مياه الصّرف الصّحي. كل ذلك بالتوازي مع العدوان الاسرائيلي المتكرر على القطاع والذي يكبد البنية للمياه والصرف الصحي في كل عدوان مخاسر هائلة، ولسد جزء من هذا العجز الكبير ازداد اعتماد الفلسطينيين على شراء المياه من الشركات الاسرائيلية، وخلال السنوات الأخيرة تم استثمار ما يقارب المليار دولار في مشاريع البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، لإنقاذ الخزان الجوفي، وتم البدء بتنفيذ الحل الجذري لأزمة المياه في غزة والمتمثل بإنشاء محطة التحلية المركزية، بعد جهود مضنية من سلطة المياه الفلسطينية وشركائها لتذليل العقبات الفنية وحشد التمويل اللازم لإنشائها.

وقد فاقم العدوان الإسرائيلي الغاشم بداية تشرين أول/أكتوبر 2023، الواقع المائي الصعب في غزة، جراء استخدام المياه كسلاح ضد أهالي غزة، وبات نقص المياه يهدد بالموت عطشا أو مرضا نتيجة اضطرار المواطنين لشرب مياه غير صالحة للاستخدام الآدمي أو جراء انتشار الأوبئة الناجمة عن نقص المياه وفيضان المياه العادمة.

الفصل الأول:

1. تداعيات العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة

ادراكا للوضع المائي الصعب في غزة بدأ الفصل الأول من هذا التقرير بسرد تداعيات العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع المياه والصرف الصحي، حيث يُسلط هذ الفصل الضوء على الواقع الحالي للمياه والصرف الصحي وانعكاسات هذا الواقع على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة.

1.1 خلفية عامة

يعد قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 365 كم2، وبتعداد سكاني يقارب 2.3 مليون نسمة، ويعاني المواطنون هناك من أوضاع انسانية صعبة، ولا سيما من حيث توفر المقومات الأساسية للحياة والتنمية، وعلى رأسها خدمات المياه والصرف الصحي.

وقد توالت الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من 17 عاما، حيث يصنف العدوان الحالي والمتواصل منذ أكتوبر/2023 بالإبادة الجماعية من خلال الاستهداف المباشر للمدنيين وما خلفه من عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى غالبيتهم من الاطفال والنساء ، وما أوقعه من دمار هائل وأعداد كبيرة من النازحين.

إن ما تقوم به حكومة الاحتلال من قطعٍ للخدمات الأساسية من كهرباء وماء، ومنع ادخال المتطلبات الانسانية من غذاء ودواء ووقود يفاقم مأساة اهل القطاع، متجاوزة بذلك كل القوانين والاعراف والمعاهدات الدولية.

إن المساس بالمياه واستخدامها كادة عقاب جماعي يعتبر جريمة حرب يمارسها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع ، الامر الذي جعل المواطنون يواجهون خطر الموت عطشا. اضافة لما تسبب به العدوان من حدوث مكاره صحية وانتشار للأوبئة والأمراض ستؤدي لانعكاسات كارثية ، نتيجة لتوقف خدمات الصرف الصحي.

تراجعت معدلات التزوّد بالمياه بما معدله 3 – لتر/فرد/اليوم أي إلى مستويات تحت الحد الأدنى المطلوب للبقاء على قيد الحياة، حيث تعتمد منظمة الصحة العالمية حدًا أدنى للتزوّد بالمياه في حالات الطوارئ بمقدار 15 لترًا للفرد في اليوم، وهو أيضا أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية للحياة الطبيعية والمقدر ب 100 – 120 لتر للفرد يوميًا، وذلك بسبب قطع التيار الكهربائي عن القطاع من قبل الجانب الإسرائيلي وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المرافق الحيوية. وقد أدى ذلك إلى توقف أو تقليص ساعات التشغيل لآبار المياه الجوفية وتوقف محطات تحلية مياه البحر. كما قام الجانب الإسرائيلي بوقف تزويد المياه للقطاع وتعطيل محطات الضخ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي نتيجة الأضرار التي لحقت بها، مع عدم قدرة طواقم التشغيل على الوصول إلى هذه المرافق الحيوية.

هذا إلى جانب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي نتيجة الاستهداف المباشر وغير المباشر، وهو ما أدى إلى إحداث أضرار جسيمة في الخطوط الناقلة والخزانات وشبكات مياه الشرب ومحطات ضخ المياه العادمة، وغيرها. مما ينذر بوقوع كارثة تتخطى حدود القطاع كون المياه و البيئة ليس لهما حدود.

هذا الوضع يستدعي تدخلًا عاجلاً من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف العدوان فورًا وإنقاذ الوضع الإنساني الخطير، وتوجيه الدعم اللازم لتأمين المتطلبات الإنسانية والخدمات الأساسية للمواطنين في القطاع.

1.2 الوضع المائي في غزة ما قبل العدوان الإسرائيلي 2023

يُعتبر الخزان الجوفي الساحلي المصدر الرئيسي للمياه في القطاع، وعلى مدى العقدين الماضيين اعتمد سكان قطاع غزة بشكل رئيسي على حوالي 300 بئر مياه جوفية بانتاجية تقارب 44,2 مليون متر مكعب سنويًا، إلا أن عدم التوازن بين كميات المياه المغذية له

والاستخدام المفرط له، تجاوز أربع أضعاف التغذية السنوية، وهو ما أدى إلى تداخل مياه البحر المالحة أضافة إلى تلوثه بالمياه العادمة، حيث أصبحت 97٪ من المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام الآدمي.

الشكل 1 .البنية التحتية لإمدادات المياه في قطاع غزة قبل العدوان

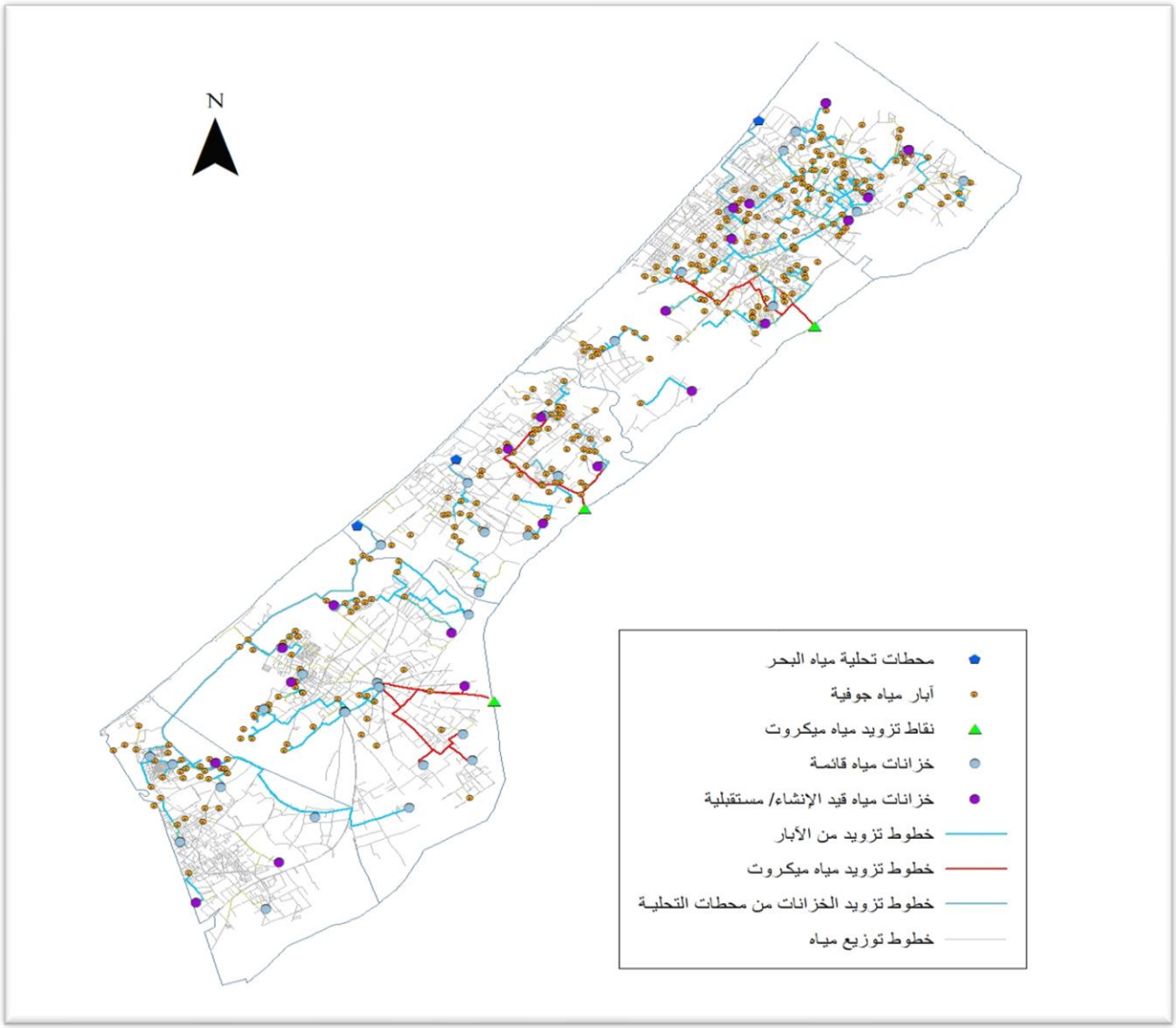

لمواجهة هذا الوضع المائي الصعب، عملت الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع شركائها في القطاع على تنفيذخطة مدروسة للتطوير في قطاع غزة. تضمنت هذه الخطة العديد من المشاريع التطويرية، بدءًا من المشاريع الطارئة التي تم التعامل معها مباشرة، مثل إنشاء

ثلاث محطات تحلية محدودة الكمية لتعويض جزء من نقص المياه الصالحة للشرب، والعمل على معالجة التلوث من خلال إنشاء ثلاث محطات مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي ومنظومة لاسترجاع المياه المعالجة المرشحة للخزان الجوفي لإعادة استخدامها في الزراعة. وتضمنت الخطة أيضًا إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافةً إلى إنشاء العشرات من الخزانات المائية . كما تم تنفيذ هذه المشاريع بالتوازي مع العمل المستمر على تطبيق الحلول الجذرية لتفادي الكوارث في المستقبل، بما في ذلك برنامج محطة التحلية المركزية. وقد بلغ حجم الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي في غزة منذ عام 2015 ما يقارب المليار دولار، وقد نجحت هذه المشاريع الاستراتيجية في تفادي الكوارث البيئية المحتملة، وتحسين ظروف الحياة في القطاع، وبفضل الجهود المبذولة، ارتفعت نسبة المخدومين بمياه صالحة للشرب من 11% إلى حوالي 38% في عام 2022. وتم أيضًا إيقاف تصريف المياه العادمة إلى البحر، المتنفس الوحيد لسكان القطاع، مما ساهم في استعادة حالته الطبيعية وبالتالي تحسين ظروف الحياة في القطاع.

إن تواصل هذا العدوان الاسرائيلي الغاشم سيؤدي إلى إعادة الوضع المائي في قطاع غزة إلى نقطة الصفر، مما يهدد بوقوع كارثة تجعل استمرار الحياة في القطاع غير ممكنة، ويعني تدمير جميع الجهود الكبيرة والمضنية التي بذلتها الحكومة الفلسطينية مع الشركاء والداعمين لتدارك الازمة المائية فيه.

1.3 تداعيات العدوان الإسرائيلي القائم على قطاع المياه في غزة

تؤكد التقييمات الأولية للأضرار إلى أن أكثر من 80- 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل او جزئي، وتحتاج إلى إعادة تأهيل (يتضمن ذلك محطات معالجة الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ، والآبار، وخزانات المياه، وخطوط النقل الرئيسية، وشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، وغير ذلك)، علماً أن معظم المرافق التي يتم استعادة تشغيلها بعد تنفيذ أعمال صيانة طارئة لها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنظومة ككل، ونتيجة لعدم توفير الوقود الكافي لتشغيل المرافق بالمولدات.

1.3.1 تداعيات العدوان على المصادر المائية:

يعتمد قطاع غزة على ثلاث مصادر رئيسية للمياه، وتشير التقديرات الأولية أنه **وجراء العدوان الحالي انخفض إنتاج هذه المصادر الى ما يقارب10-20٪ مما كان عليه قبل العدوان**، وتشمل هذه المصادر:

1. **المياه الجوفية: انخفضت كمية المياه المنتجة من الآبار إلى ما يعادل 35% من معدل انتاجها ما قبل العدوان.**

انخفضت كمية المياه المنتجة من الآبار (اجمالي تزويد لجميع الاغراض 262,000 م3/يوم) إلى حوالي 93,000 متر مكعب يوميًا، أي ما يعادل 35% من المعدل السابق وبشكل متقطع وغير منتظم لاعتماده الكامل على توفير الوقود اللازم للتشغيل. أدى هذا إلى تقليص القدرة الإنتاجية للمياه الجوفية، والتي كانت تُمثل مصدرًا رئيسيًا للمياه في القطاع، وذلك جراء الأضرار البالغة التي لحقت بها.

جراء العدوان ونقص الوقود: **208 بئر من الآبار المخصصة لتزويد المياه للاستخدامات المنزلية توقفت عن العمل كليًا، إضافة إلى 39 بئرًا توقفت بشكل جزئي من أصل 300 بئر من آبار البلديات التي تزود المياه للاستخدامات المنزلية.**

* على صعيد آخر فإن **حوالي 92% من محطات تحلية المياه المالحة والتي تعتمد على آبار الخزان الجوفي لتوفير مياه صالحة للشرب ، قد دمّرت بشكل كلي أو بشكل جزئي**، فيم يعاني الجزء المتبقي منها من اضطرابات في التشغيل نتيجة عدم توفر الكهرباء وشح الوقود اللازم لتشغيلها.

2. **وصلات ميكروت: بعد اعادة فتح الوصلات من قبل الاحتلال وجراء الجهود الكبيرة المبذولة حاليا يتم ضخ ما مجمله 40,000 م3/اليوم.**

وتشمل وصلة الشمال (المنطار)، ووصلة الوسط (بني سعيد)، ووصلة الجنوب (بني سهيلا)، ووصلت كمية المياه المزودة عبر هذه الوصلات ما قبل العدوان إلى 52,000 م3/يوم، وفي حين أن هذه الوصلات تمثل نسبة صغيرة من إجمالي كميات المياه المزودة في غزة، إلا أنها تعتبر مصدر رئيسي لمياه الشرب، حيث تشكل أكثر من 51% من إجمالي كميات مياه الشرب التي كانت متاحة. وقد تعمد الاحتلال وكعقاب جماعي ايقاف هذه الوصلات بشكل تام مع بداية العدوان، وبعد الضغط الدولي وفتح هذه الوصلات، باشرت طواقم سلطة المياه وشركائها بأعمال الصيانة اللازمة للخطوط الرئيسية والفرعية لهذه الوصلات، ومتابعة وفحص أعمال الضخ منها وتوسيعها إلى مناطق جديدة مأهولة بالسكان، وحالياً ونتيجة لهذه التدخلات أصبحت تعمل بشكل جزئي وتزود ما مجمله 40,000 م3/اليوم.

3. **محطات تحلية مياه البحر محدودة الكمية: محطتين من أصل ثلاثة محطات رئيسية تعمل بطاقة انتاجية تصل إلى 20% مما كانت عليه قبل العدوان**

تأثر ت القدرة الإنتاجية لمحطات تحلية المياه بشكل كبير بسبب التدمير المباشر والقيود المفروضة على تزود الوقود والمواد الكيميائية اللازمة للعمليات الأساسية. وتشمل محطات تحلية مياه البحر محدودة الكمية: محطة شمال غزة (بطاقة انتاجية 10,000 م3/يوم)، ومحطة الوسط (بطاقة إنتاجية حوالي 5,500م3/يوم)، ومحطة الجنوب (بطاقة انتاجية 20,000 م3/يوم). حالياً، توقفت محطة الشمال تماماً عن العمل بعد تدميرها بشكل كامل، فيما تعمل محطة الوسط بطاقة انتاجية لا تتجاوز 30% من طاقتها قبل العدوان نتيجة تعرضها لبعض الأضرار بالإضافة إلى شح الوقود اللازم لتشغيل المولدات وانعدام إمكانية إجراء أعمال الصيانة اللازمة بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة، أما محطة الجنوب فحتى نوفمبر 2024 كانت تعمل بطاقة انتاجية إجمالية تقدر بحوالي

20% فقط من طاقتها الاجمالية قبل العدوان ووفقا لتوفر الوقود، لكنها بدأت مؤخرًا بالعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 70% من طاقتها الإنتاجية (14,000 متر م3/يوم)، بعد توصيل خط الكهرباء المغذي للمحطة.

الجدول 1 .حالة مصادر المياه المتاحة في قطاع غزة

مصدر	مرافق	المزود (م^3 / يوم)	ملاحظات	الوضع الحالي
المياه الجوفيه	حوالي 300 بئر في جميع أنحاء القطاع	121,000 (إجمالي المياه المزودة لجميع الأغراض 262,000)	في الغالب غير مناسب للاستهلاك البشري وتعتمد بشكل كبير على تو افر الوقود	هناك اضرار بالغة في الابار
محطات تحلية المياه	محطة تحلية الشمال	10,000	تم تدمير المحطة بشكل كامل	لا تعمل
	محطة تحلية الوسطى	2,000(الطاقة الإنتاجية 5,500)	تعتمد بشكل كبير على تو افر الوقود	تعمل جزئيا
	محطة تحلية الجنوب	20,000(التوسعة الجديد)	كانت تعتمد بشكل كبير على تو افر الوقود حتى نوفمبر 2024 تم تغذيتها بخط كهرباء مخصص مؤخرًا	تعمل جزئيا
وصلات ميكوروت	(شمال)المنطار	52,000	عرضة للانقطاع من إسرائيل	التشغيل (سعة 83٪)
	بني سعيد (وسط)			التشغيل (سعة 60-80٪)
	بني سهيلة (الجنوب)			التشغيل (63-93٪)
اعادة استخدام	إعادة استخدام المياه المستعادة من منظومة المعالجة شمال غزة NGESTللزراعة	13,000	للأغراض الزراعية فقط تعرضت المنظومة لأضرار جسيمة ولا يمكن الوصول إلى موقع المنظومة نتيجة العدوان المستمر والوضع الميداني منذ بداية العدوان	لايعمل

1.3.2 تداعيات العدوان على شبكات المياه

جراء العدوان تم تدمير حوالي 2263 كيلومترًا من شبكات المياه، منها 1622 كيلومترًا دُمّرت بشكل كلي، و9 كيلومترات دُمّرت بشكل جزئي.

1.4 تداعيات العدوان الإسرائيلي القائم على قطاع الصرف الصحي في غزة

كانت خدمات الصرف الصحي في غزة متطورة قبل العدوان، حيث يشمل نظام الصرف الصحي القائم مرافق وبنى تحتية متكاملة (من مرحلة التجميع والضخ وحتى النقل والمعالجة). ويغطي النظام حوالي 73% من سكان القطاع، ببنية تحتية تشمل شبكة مختلفة الأقطار تقدر طولياً بحوالي 2,250كم، و79 محطة ضخ، و29 حوض تجميع مياه أمطار مرتبطة بثماني محطات ضخ لمياه الأمطار. إضافة إلى خمس محطات معالجة لمياه الصرف الصحي بقدرة تصميمية تصل إلى 154,600م3 يوميا. وقبل العدوان، ومنذ تشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي شمال غزة، تم ترشيح 27,000-36,500 متر مكعب يوميًا من مياه الصرف الصحي المعالجة إلى طبقة المياه الجوفية الساحلية ، ليتم استخدامها للري، كما كان من المخطط اعادة استخدام المياه المعالجة في محطة معالجة مياه الصرف الصحي خانيونس لري حوالي 300 دونم في المنطقة الجنوبية من غزة، وجراء التوقف الحاصل في محطات المعالجة إضافة إلى الدمار الذي لحق بالمنظومة المخصصة للاسترجاع والري أصبحت جميع هذه الكميات غير متوفرة.

وقد كان لانقطاع إمدادات الكهرباء والقيود المفروضة على إيصال الوقود إلى قطاع غزة جراء العدوان الاسرائيلي الحالي، آثار سلبية كبيرة على قدرة تشغيل مرافق الصرف الصحي. حيث

- توقفت جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس عن العمل (المحطات الثلاث المركزية بالإضافة إلى محطتي رفح والشيخ عجلين)، حيث تكبدت كل من محطتي البريج وخانيونيس خسائر فادحة، فيما لا يمكن تقييم الأضرار التي لحقت بالمحطات الأخرى نظرا لصعوبة الوصول إليها.
- تضررت شبكات الصرف الصحي بشكل كبير، حيث دُمّرت 1545 كيلومترًا بشكل كامل و8.6 كيلومترًا بشكل جزئي. هذا التدمير أدى إلى تدفق المياه العادمة في الشوارع والأحياء المأهولة، مما شكل تهديدًا كبيرًا للصحة والبيئة.

- تم تدمير 47 محطة ضخ مياه صرف صحي، منها 20 محطة دُمّرت بشكل كلي و27 محطة بشكل جزئي. هذا التدمير، بالإضافة إلى صعوبة توفير الوقود اللازم لتشغيل المضخات التي لم يتم تدميرها، أثر على قدرة القطاع على معالجة المياه العادمة ومنع تسربها إلى المناطق السكنية، مما زاد من خطر انتشار الأوبئة والأمراض.

جدول 2 حالة مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في قطاع غزة

المنشأة	السكان المخدومون	سعة (م 3 / يوم)	مستوى المعالجة	نظام إعادة الاستخدام	الحالة الحالية
برك بيت لاهيا	-	-	-	-	لاتعمل
محطة معالجة شمال غزة	380,000	35,600	ثانوي مع إزالة النيتروجين ومعالجة الحمأة ووالتجفيف والتخزين وترشيح المياه المعالجة للخزان الجوفي	تغذية طبقة المياه الجوفية	لايعمل
محطة معالجة شيخ عجلين	300,000	30,000	ثانوي		لاتعمل
محطة معالجة منطقة غزة الوسطى / البريج	800,000	60,000	ثانوي	المياه المالحة	لاتعمل
محطة معالجة خان يونس	200,000	13,000	ثانوي	شامل 300 دونم	لاتعمل
محطة معالجة رفح	280,000	16,000	ثانوي	لايوجد	لاتعمل

1.5 الموقف القانوني من استخدام اسرائيل المياه كأداة عقاب خلال العدوان على غزة

1 في أوقات النزاع، الدول ملزمة بحماية الحقوق الأساسية للمدنيين من خلال حظر استخدام المياه كوسيلة للحرب

في أوقات النزاع، الدول ملزمة بحماية الحقوق الأساسية للمدنيين من خلال حظر استخدام المياه كوسيلة للحرب، واحترام المياه كحق أساسي من حقوق الإنسان وفق ما نصت علية القوانين والمعهدات الدولية ومنها:

- تناولت رابطة القانون الدولي في قواعد مدريد لعام 1976 استخدام البنية التحتية للمياه، والمياه نفسها، في سياق النزاع المسلح. وتنص المادة الثالثة على حظر محدد لحماية السكان المدنيين والبيئة:

"ينبغي حظر تحويل المياه للأغراض العسكرية عندما يؤدي ذلك إلى معاناة للسكان المدنيين أو ضرر كبير للتوازن البيئي في المنطقة المعنية، أو من أجل ترويع السكان".

- ينطبق في ذلك صياغة اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية لعام 1997 بشأن استخدام المياه والبنية التحتية المائية كوسيلة للحرب حيث نصت:

"يُحظر حجز المياه، عن طريق التحويل أو بأي وسيلة أخرى، عن دولة من دول النظام لتعريض بقاء السكان المدنيين للخطر أو تعريض سلامة البيئة للخطر، في وقت السلم وفي وقت النزاع المسلح."

- وهو نفس المبدأ الذي نصت عليه المادة 29 من اتفاقية المجاري المائية أيضًا:

"تتمتع المجاري المائية الدولية والمنشآت والمرافق والأشغال الأخرى المرتبطة بها بالحماية التي توفرها مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ولا يجوز استخدامها في انتهاك تلك المبادئ والقواعد."

- وفي الآونة الأخيرة، أعادت قائمة جنيف للمبادئ المتعلقة بحماية البنية التحتية للمياه لعام 2019 التأكيد على التزام الدول بـ"الامتناع عن استخدام البنية التحتية للمياه والبنية التحتية المرتبطة بالمياه كوسيلة للحرب".

- وينص البند العام رقم 15 الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضوح على أنه يجب على الدول، وفقًا للقانون الإنساني الدولي، الامتناع عن "تقييد الوصول إلى خدمات المياه والبنية التحتية أو تدميرها كإجراء عقابي" أثناء النزاعات المسلحة.

2 **الحق في المياه هو حق أساسي كفلته جميع القوانين والأعراف الدولية**

- تم تأكيد حق جميع الشعوب في الحصول على مياه الشرب بكمية تساوي احتياجاتها الأساسية، ويشير قرار الأمم المتحدة رقم (178/72) الصادر في 29 كانون الثاني، 2018 المعنون "حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي" إلى أن "حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي مستمدة من الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وكذلك بالحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية". كما أن "حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة يكفل للجميع، دون تمييز، كذلك الحق في الحصول على المياه للاستعمال الشخصي والمنزلي وذلك بالقدر الكافي والآمن والمقبول والميسور مادياً ومالياً، وبأن حق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي يكفل للجميع، دون تمييز، وفرص الحصول بشكل مادي وبتكلفة ميسورة، وضمن جميع ميادين الحياة، على خدمات الصرف الصحي الآمنة والصحية والمأمونة والمقبولة اجتماعياً وثقافياً، التي توفر الخصوصية وتضمن الكرامة، وتعيد في الوقت نفسه التأكيد على أن هذين الحقين هما من عناصر الحق في التمتع بمستوى معيشة لائق".

3 **تحمي الدولة المحتلة منشآت المياه وتكفل إمدادات المياه الكافية لسكان الأراضي المحتلة.**

- أكد قانون مؤتمر برلين لحماية موارد المياه للعام 2004، في المادة (54) منه:"1. تدير الدولة القائمة بالاحتلال موارد المياه في إقليم محتل على نحو يكفل الاستخدام المستدام للموارد المائية ويقلل إلى أدنى حد من الضرر البيئي. وهذا ما لم يلمسه أي من السكان قطاع غزة منذ 18 عاماً من الحصار الخانق على القطاع. الا أن العدوان الحالي على قطاع غزة فاقم الوضع المتفاقم أساساً بحيث تباينت وتعددت الانتهاكات على ضخمها الا أن النتيجة كانت واحدة ووحيدة، حيث كان الهدف واضحاً بالتأدية الى الإبادة الجماعية، فالتجويع والتعطيش إحدى الجرائم ضد الإنسانية التي ترقى لكونها جريمة إبادة جماعية، بحيث ظهر ذلك جليا من خلال الانتهاكات التالية:

- **تسميم المياه وجعلها غير صالحة للشرب، من خلال خلطها بمياه الصرف الصحي:** وهو ما يخالف ما ورد جلياً في المادة 50 من قانون مؤتمر برلين لحماية موارد المياه للعام 2004، بحيث قد ورد الالتزام على النحو التالي: "المادة 50: جعل المياه غير

صالحة للاستخدام-لا يجوز للمقاتلين أن يسمموا مياه الاستهلاك البشري التي لا غنى عنها لصحة السكان المدنيين وبقائهم أو أن يجعلوها غير صالحة لذلك." بحيث حظرت المادة تسميم مياه الشرب وهي قاعدة متعارف عليها من قواعد القانون الدولي العرفي. كما كان ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، في المادة (23/أ) منها قد أكدت على حق للمدنيين بالحصول على إمدادات كافية من المياه في جميع الظروف. ومن هنا جاء حظر أي عمل، أيا كان الدافع، الذي من شأنه أن يؤدي إلى حرمان السكان المدنيين من إمدادات المياه اللازمة؛ كما تم توسيع القاعدة لحماية جميع الاحتياجات الإنسانية الحيوية، وهو مفهوم يعني في هذه القواعد الماء الضروري لضمان صحة الإنسان وبقائه.

- **قطع المياه، مع تدمير البنية التحتية للمياه:** ذلك لاحقاً لإطباق الحصار على القطاع، مع تواجد وثبوت النية الحتمية على الإبادة، حيث قد توالى تداول تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي بتاريخ 2023/10/09 عن نيتهم قطع كافة الاحتياجات الحيوية، بحيث تم اغلاق كافة تمديدات المياه الممتدة من الكيان المحتل من خلال سواتر اسمنتية تحجب تدفق المياه الى القطاع. بالإضافة الى عدم جواز تدمير البنية التحتية التي تخدم المدنيين على النحو الموضح في المادة (51) من قانون المؤتمر، من باب الانتقام أو حتى من باب تحقيق الأهداف العسكرية ما لم يرد أي عامل ينذر بالحاجة لتطبيق الاستثناء الوارد في الفقرة (3) من ذات المادة وهو ما يجب أن يرد بالتناسب مع الحاجة الميدانية. فقد أكد قانون المؤتمر في طياته على عدم جواز تدمير امدادات المياه التي قد تؤدي الى موت المدنيين جراء هذا التدمير ووقف وصول وتدفق المياه، وهو ما قد يجبر المواطنين على الرحيل عن مكان سكنه من أجل البحث عن ومحاولة توفير مياه صالحة للشرب.
- **منع تدفق الأدوية لعلاج الإصابات والامراض التي قد تسبب فيها انقطاع الماء، والتي لا يمكن تجرعها إثر غياب الماء النظيف، والذي كان قد تسبب فيه أصلا.**
- **انتشار الأمراض والاوبئة المرتبطة بالجروح أو الاضطرار الى بتر الأعضاء المصابة بسبب غياب النظافة الشخصية عن الأجزاء المصابة، وغياب التعقيم والنظافة في المستشفيات.**
- **تدمير المساحات الزراعية والمنشئات المائية طويل الأمد دون تناسب مع الحاجة العسكرية:** حيث تناولت رابطة القانون الدولي استخدام المياه والبنى التحتية للمياه في سياق النزاعات المسلحة، وجاء في المادة (3) من قرار رابطة القانون الدولي بشأن حماية موارد المياه وتركيبات المياه في أوقات النزاعات المسلحة، قواعد مدريد "ينبغي حظر تحويل المياه لأغراض عسكرية عندما يتسبب ذلك في معاناة غير متناسبة للسكان المدنيين أو يلحق أضراراً جسيمة بالتوازن البيئي للمنطقة المعنية. وينبغي بأي حال من الأحوال حظر أي تحويل يتم من أجل الإضرار بالحد الأدنى من شروط بقاء السكان المدنيين أو التوازن البيئي الأساسي للمنطقة المعنية أو تدميرها من أجل ترويع السكان." وفي ذات السياق تنص المادة (3/35) من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف "يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار". كما أشارت المادة (29) من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية لعام 1997 على حماية المجاري المائية في حالة النزاع المسلح وفق القانون الدولي وعدم جواز

استخدام المجاري المائية كجزء من هذا النزاع. كما وأجازت المادة (7) من ذات الاتفاقية مطالبة الدولة المتضررة بالتعويض عن كافة الأضرار المحدقة بتلك البنا التحتية.

وعليه واستناداً لما تقدم، فإن حكومة الاحتلال انتهكت التزاماتها بموجب القانون الدولي وارتكبت جر ائم حرب تمثلت في حرمان المدنيين في قطاع غزة من أبسط الاحتياجات الأساسية وهي الماء والغذاء، مخضعة بذلك 2.3 مليون شخص لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكهم، مرتكبة بذلك جريمة حرب تستوجب أن تتم محاسبتها و إنزال العقوبات المشرعة قانوناً بحق مرتكبيها.

1.6 الانعكاسات الإنسانية لتضرر قطاعي المياه والصرف الصحي في غزة

إنّ كل يوم يمضي دون وقف اطلاق النار ودون توفير المتطلبات الإنسانية اللازمة لتشغيل مرافق المياه والصرف الصح، يزيد من المخاطر صحة وحياة أهالي غزة وتتمثل هذه المخاطر في:

1. عدم حصول سكان غزة على الحد الأدنى اللازم للبقاء على الحياة وخصوصا في شمال القطاع، الامر الذي يهدد بارتفاع حالات الجفاف والموت عطشا.
2. يضطر معظم سكان غزة إلى اللجوء إلى مصادر المياه غير الصالحة للشرب، بما في ذلك الآبار الزراعية المالحة، مما يعرضهم لأمراض المنقولة بالمياه الملوثة، والامراض الناجمة عن ارتفاع ملوحة المياه.
3. يضطر سكان غزة للوقوف ساعات طويلة بطوابير وتحت القصف للحصول على المياه من المصادر المائية (الآبار) القليلة المتاحة، وقد تم توثيق عدة حالالت لاستهداف المدنيين خلال انتظارهم في هذه الطوابير.
4. يؤثر نقص المياه على النظافة الشخصية، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض، ومع انهيار النظام الصحي في غزة سيكون لانتشار هذه الأمراض مخاطر كبيرة.
5. إن نقص المياه في مستشفيات غزة يعرض حياة الآلاف من المرضى لخطر مباشر. ولا شك أن المياه ضرورية للحفاظ على الظروف الصحية في المستشفيات، ومنع العدوى المرتبطة بالمستشفيات، وإنقاذ حياة المرضى في الرعاية الحرجة. يحتاج العاملون في مجال الرعاية الصحية إلى الماء لمواصلة عملهم والقيام بعملهم.
6. يؤثر نقص المياه بشكل خاص على النساء والاطفال، حيث اضطرت النساء إلى تقنين إمدادات المياه للشرب والطهي، وأجبرت على التخلي عن احتياجات النظافة الشخصية والصرف الصحي، وفي الشمال أصبح من الصعب توفير احتياجات المرأة الخاصة الأساسية للمياه للشرب والطبخ والحمل والإرضاع والنظافة.
7. مع توقف أنظمة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة تتراكم مياه الصرف الصحي بين مراكز الايواء وفي التجمعات السكنية، مما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة.
8. يتم تصريف أكثر من130 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي في البحر الأبيض المتوسط يوميًا مما تسبب بإعادة تلويث البحر في غزة. وسيؤدي عدم معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف مياه الصرف الصحي في البحر إلى إحداث أضرار بيئية يمكن أن تكون لها عواقب طويلة المدى على بيئة المنطقة، كما ستلحق الضرر بسبل عيش المدنيين.
9. المخاطر البيئية :تسببت المياه العادمة التي تسربت إلى البيئة في تلوث المياه السطحية والبحرية، مما أثر على الحياة البحرية والنظام البيئي بشكل عام.

1.7 التدخلات العاجلة

تؤكد سلطة المياه الفلسطينية أن الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع المياه والصرف الصحي قد أسفرت عن خسائر فادحة وتدمير شامل للبنية التحتية الحيوية، مما يهدد بشكل كبير صحة المواطنين في غزة. يجب على المجتمع الدولي التحرك بشكل عاجل لضمان إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الوقود وقطع الغيار والمعدات اللازمة لإعادة تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي، لتوفير الحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب ودرء مخاطر الأمراض البيئية والصحية.

1- الضغط على حكومة الاحتلال الاسرائيلي للوقف الفوري لهذا العدوان الغاشم ضد قطاع غزة لما يخلفه من كوارث انسانية و ابادة جماعية .
2- التحرك سياسيا وقانونياً واعلامياً لوقف الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة بقطع امدادات المياه والكهرباء ومنع ادخال الوقود والتي تعتبر بمجملها منافية لجميع الشرائع والقوانين ومبادئ الإنسانية.
3- الضغط على حكومة الاحتلال الاسرائيلي للوقف الفوري لاستخدام المياه كأداة لتنفيذ أجنداتها السياسية في التهجير الجماعي لأهالي قطاع غزة.
4- توفير الدعم الدولي و بشكل عاجل، لحماية الطواقم الفنية العاملة في قطاع المياه والصرف الصحي، لضمان تقديم هذه الخدمة الإنسانية الحيوية.
5- توفير الوقود والمولدات وجميع المواد اللازمة للصيانة وبشكل عاجل لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي.
6- دعم سلطة المياه لتنفيذ خطة "العمل الطارئة وخارطة طريق التعافي لقطاع المياه في غزة" التي اعدتها بهدف تحديد الاحتياجات والاجراءات اللازمة على المدى العاجل والمتوسط والبعيد لضمان تعافي قطاع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة.

الفصل الثاني

2. تداعيات عقود من سيطرة الاحتلال ونهبه للمصادر المائية في الضفة الغربية

حرصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على السيطرة والهيمنة على مصادر المياه ووضع العراقيل أمام حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية، وتقييد قدرتهم على تطوير وتحسين الموارد المائية، كما وحظرت على الفلسطينيين لتفرض على أبناء الشعب الفلسطيني حصارا مائيا صعبا وتجعل المياه سلاحا في يدها تسخدمه متى تشاء ضد الفلسطينيين لتنفيذ مخططاتها الاستايطانية غير الشرعية من خلال التضييق على الفلسطينيين بحرمانهم من أهم مقومات الحياه وهي المياه. ومن أشكال هذه الانتهاكات:

2.1. السيطرة الاسر ائيلية على المصادر المائية الجوفية والسطحية

تتحكم اسرائيل بكميات المياه المتاحة للفلسطينيين في الأحواض (الحوض الغربي، الحوض الشرقي، والحوض الشمالي الشرقي)، وذلك نتيجةً لحظر حفر الآبار الارتوازية الجديدة أو تأهيل آبار ارتوازية قائمة، بالتوازي مع الإستغلال الاسرائيلي الجائر لهذه الأحواض من قبل الجانب الاسرائيلي.

أما المياه السطحية: فينفرد الاحتلال بمياه نهر الاردن، كما ينفرد بخيراته وخيرات البحر الميت وقيمتهم الاقتصادية والاحتلال الاسرائيلي العراقيل أمام إستغلال أكثر من 165 مليون متر مكعب سنوياً من مياه الأمطار التي تذهب هدراً في البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، من خلال منعه الفلسطينيين من إقامة سدود وبرك لتجميع مياه الأمطار في الضفة الغربية.

2.2. عر اقيل اللجنة المشتركة والادارة المدنية

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يتعامل بالتميز وعدم المساواة في الحصول على موافقة اللجنة المشتركة على العديد من المشاريع التطويرية المائية الفلسطينية، فقد تم رفض العديد من المشاريع المائية التطويرية التي اقترحتها السلطة الفلسطينية، ويفرض الاحتلال في العديد من المشاريع استصدار موافقات ما يسمى بالادارة المدنية الاسرائيلية في مناطق "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، والتي بدورها تقوم بعرقلة الكثير من المشاريع الموافق عليها في اجتماعات اللجنة المشتركة.
ويضع الإحتلال أيضا شروط مستحيلة أمام مشاريع الصرف الصحي ومحطات المعالجة منها شروط ربط المستوطنات بهذه المشاريع، والذي يعتبر مرفوضا رفضا مطلقا، علماً أن معظم هذه المشاريع تقع في مناطق "ج". هذه العراقيل من قبل لجنة المياه المشتركة والادارة المدنية انعكست في عدم القدرة أو التأخير الكبير في تنفيذ المشاريع المطروحة، وزيادة الفاقد، وتهدد بخسارة التمويل للعديد من المشاريع من الدول المانحة.

2.3. عمليات هدم ومصادرة مستمرة

يواصل الاحتلال الاسرائيلي عمليات مصادرة وتدمير العديد من المنشآت والمشاريع المائية الفلسطينية في مناطق "ج"، التي قدمتها الدول كمساعدات إنسانية. وقد أدت عمليات الهدم والمصادرة وعمليات الإخلاء القسري إلى خلق تحديات إضافية أمام التجمعات

الفلسطينية المهمشة في الحصول على المياه. فعلى سبيل المثال، كان لعمليات الهدم والمصادرة لما مجموعه 158 مبنى (بما في ذلك صهاريج المياه المتنقلة وخزانات المياه البلاستيكية ومرافق النظافة) التي نفذت في نوفمبر 2020 وفبراير ويوليو 2021،في التجمع البدوي حمصة في الاغوار، الاثر السلبي على تعزيز صمود هذا التجمع وذلك بسبب نزوح 70 شخصامن بينهم 35 طفلا.

وكمثال وخلال عامي 2022 و 2023، في قرية عين قريوت قام المستوطنون بسرقة ثلاث ينابيع للمياه الثلاثة من أصل خمسة ينابيع تغذي القرية، وتعمدوا تلويث نبع "عين قريوت" بمواد ذي رائحة كريهة، حيث يعكفون على اقتحامه كل أسبوع ما شكّل تخوف لدى الأهالي من التوجه له، وبات غير صالح للشرب وري المزروعات، وكذلك نبع "عين سيلون" أصبح غير كافٍ لكل أبناء القرية ليتزودوا منه، بعد أن حفر المستوطنون بئراً ارتوازياً بجانبه وتحويل المياه عنه"

2.4. الاضطرار إلى شراء المياه من اسرائيل والاقتطاع غير الشرعي من المقاصة

ولسد العجز وتوفير كميات إضافية من المياه للاستخدامات المختلفة للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقوم سلطة المياه بشراء ما معدله 84 مليون م3 سنوياً في الضفة و18 م3 سنوياً (حسب بيانات العام 2023) من شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت). وتتحكم اسرائيل بأسعار المياة المشتراة بالإضافة الى احتساب تكاليف إدارية و فؤائد تأخير ، وتحميل الفاقد من المياه في الخطوط الواقعة في مناطق «ج» على الجانب الفلسطيني. كما تقتطع اسرائيل رسوم بدل معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من الضفة الغربية بما يفوق 128 مليون شيكل سنوي من أموال المقاصة (حسب بيانات العام 2023) ، اضافة الى اعادة استخدامها للمياه المعالجة.

2.5. تقليص كميات المياه المزودة الى العديد من القرى والتجمعات الفلسطينية وخصوصا صيفاً

تقوم شركة المياه الاسرائيلية بين الحين والآخر بتقليص كميات المياه المزودة الى العديد من القرى والتجمعات الفلسطينية وخصوصا خلال فترة الصيف. بحجج غير منطقية. فعلى سبيل المثال نقطة التزود الرئيسية دير شعار في محافظة الخليل فإن الكميات المتفق عليها مع الجانب الاسرائيلي هي 34,000 م3/يوم، إلى كمية التزود الحقيقية خلال صيف 2023 بلغت ما معدل اقل من 24,000

م3/يوم، جراء تقليص الكميات من الجانب الاسرائيلي، وإذا أخذ بعين الاعتبار الوضع المائي الصعب في المحافظات الجنوبية والتي تصلها المياه بمعدل يومين في الأسبوع فإن هذا التقليص من أثر بشكل كبير على أهالي المنطقة.

2.6. ارتفاع الفاقد على خطوط ميكوروت وتحميل تكلفة المياه المهدورة للحكومة الفلسطينية

ارتفاع الفاقد على خطوط ميكوروت الى البلدات الفلسطينية حيث وصل الفاقد اكثر من 30000 م3/يوم خلال اشهر الصيف في محافظتي بيت لحم والخليل، علما أن شركة ميكروت هي المسؤولة عن صيانة هذه الخطوط ولكنها لا تقوم بهذه المسؤولية، وتمنع الجانب الفلسطيني من القيام بأعمال الصيانة عليها للحد من هذا الفاقد الكبير، بل وتحمل هذا الفاقد على حساب الحكومة الفلسطينية عند احتساب المقاصة، مما يتسبب بنقص كميات المياه المزودة للهيئات المحلية وعدم تحقيق عدالة التوزيع.

2.7. عدم توفير خدمات المياه والصرف الصحي بمناطق القدس الشرقية

يفتقر الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات المناسبة للمياه والصرف الصحي، بسبب نظام الإسكان والتخطيط الحضري الصارم في بلدية القدس، الذي يضع معايير صارمة وغير واقعية للحصول على هذه الخدمات، ولا يسمح القانون الإسرائيلي لأكثر من نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، بالاتصال بشبكة المياه، وذلك أساساً لأنهم لا يملكون تصاريح سكنية، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه. وتعمد الاحتلال عدم استثمار الضرائب لصالح السكان الفلسطينيين، على الرغم من أنها تجمع الضرائب منهم، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي للفلسطينيين وعدم تطورها.

2.8. ضخ المياه العادمة على الأراضي الفلسطينية

تقوم اسرائيل بتصريف أكثر من 35 مليون م3 من مياه الصرف الصحي من المستوطنات غير الشرعية في الوديان الضفة الغربية، مثل واد النار (القدس) ومجاري أريل (سلفيت) ومجاري كريات أربع (الخليل). كما تقوم بتصريف مياه الصرف الصحي من المصانع (بركان والمنطقة الصناعية في طولكرم) التي يؤثر على البيئة الفلسطينية. وتؤدي الممارسات الاسرائيلية إلى تلويث موارد المياه، لا سيما الينابيع الفلسطينية (وادي فوقين، نحالين، الجميزة، الرعيان ، وفرخ، وغيرها). كما أدت إلى تلوث الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة (بيت عامر، بدو، نحالين، بيت أمر، العروب وغيرها).

وفي واد النار والذي تأتي تتجمع المياه العادمة فيه من منطقة القدس الشرقية وبعض المستوطنات الإسرائيلية في الداخل، يقوم الاحتلال بمعالجتها داخل الضفة الغربية من خلال إقامة محطة معالجة إسرائيلية وهو تعدي وانتهاك إضافي بحد ذاته.

2.9. تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بشكل ممنهج مع كل اقتحام في الضفة الغربية

منذ العدوان الاسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، تكثفت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مختلف مدن الضفة الغربية، وكانت محافظتي جنين وطولكرم الأكثر تضررًا بهذه العمليات العسكرية. استهدفت القوات الإسرائيلية المدن والمخيمات هناك بشكل متكرر، وقد تعمد الاحتلال وفي كل اقتحام الى الحاق دمار هائل في البنية التحتية.

ففي طولكرم غطت العملية العسكرية عدة مناطق داخل مخيم نور شمس وطولكرم، بما في ذلك أيضًا المناطق التالية في مدينة طولكرم مثل منطقة ديوان الجلاد ومنطقة دوار اليونس ومنطقة دوار محكمة المقاطعة ومنطقة دوار الإكتابا ومنطقة المقاطعة. ألحقت جرافات الجيش الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بشبكات المياه والصرف الصحي في هذه المناطق.

أما في جنين فقد استهدفت القوات الإسرائيلية المدينة مرارًا وتكرارًا، مما أدى إلى دمار هائل في البنية التحتية كما شهدنا في فبراير ومارس 2024. وفي 6 سبتمبر 2024، انسحب الجيش الإسرائيلي من جنين بعد عملية عسكرية استمرت 10 أيام بدأت في 28 أغسطس. خلفت العملية أضرارًا جسيمة في المباني والبنية التحتية في جميع أنحاء المدينة، مما يمثل واحدة من أكبر العمليات الأمنية في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2002. وقد غطت العملية العسكرية عدة مناطق داخل المدينة، بما في ذلك المنطقة الشرقية، ووسط المدينة، والألمانية، والجبريات، والمخيم. ألحقت جرافات الجيش الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بشبكات المياه والصرف الصحي في هذه المناطق.

تكرار العدوان أجبر الهيئات المحلية والحكومة الفلسطينية على اعادة تأهيل البنية التحتية عدة مرات، الامر الذي ضاعف من تكلفة وجهود اعادة الاصلاح والتأهيل وخصوصا في ظل صعوبة الحركة التي فرضتها اجراءات الاحتلال.

2.10. انتهاكات أخرى

- حفر آبار إسرائيلية دون موافقة لجنة المياه المشتركة، وعرقلة حفر آبار فلسطينية.
- تعدي المستوطنين المتواصل على نقاط التزويد من ميكوروت ومنها التعدي على وصلة مخماس والطيبة، وكذلك التعدي على الابار كما حدث لآبار عين سامية، واستيلاء المستوطنين على عيون المياه في قريوت بنابلس.
- ارتفاع الفاقد في المياه من خطوط ميكروت جراء عدم قدرة الجانب الفلسطيني على إعادة تأهيل هذه الخطوط باعتبارها واقعة في مناطق ج، الامر الذي يتطلب موافقات اسرائيلية معقدة ويكلف خزينة الدولة ما يزيد عن 30 مليون شيكل من المياه غير المحاسب عليها.
- حسب الجانب الاسرائيلي فإنه لن يكون هناك كميات مياه اضافية لمحافظات جنوب الضفة الغربية والتي تعاني من نقص حاد في المياه، جراء السياسات الاسرائيلية في السيطرة على المصادر المائية، ومنع اعادة اصلاح خطوط المياه في مناطق ج حتى عام 2027.
- تواصل اسرائيل تنفيذ مشاريع بنية تحتية ضخمة للمياه داخل مناطق الضفة الغربية بهدف الاستيلاء على الاراضي والحد من النمو الحضري الفلسطيني، وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، منها في عامي الأخيرين:
  - ✓ خط المياه المار في طريق العروب حلحول.
  - ✓ خط المياه المار في طريق قلقيلية بيتيبا
  - ✓ خط المياه المار في حوارة
  - ✓ خط المياه المار في عروب
  - ✓ خط المياه المار في سلفيت

2.11. الانعكاسات الانسانية والبيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة

السياسات المائية الاسرائيلية التعسفية بحق الشعب الفلسطيني، لها انعكاسات كبيرة على الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، وعلى الاقتصاد إضافة لانعكاساتها الخطيرة على البيئة. ومنها:

2.11.1.الانعكاسات الانسانية

تعطي شركة ميكوروت الاسرائيلية الأولوية دائماً للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية لضمان تزويدها بالمياه بشكل مستدام، ولاسيما خلال فترات الجفاف الصيفية. في المقابل تعاني التجمعات الفلسطينية المتصلة بشبكة ميكوروت من انقطاع طويل في المياه. ففي مستوطنة معاليه أدوميم، على سبيل المثال، يتمتع المستوطنون الإسرائيليون بإمدادات مياه تبلغ أربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون في القدس الشرقية. كما أدت ندرة المياه الصالحة للشرب في الضفة الغربية إلى اضطرار الفلسطينيين لشراء المياه بالصهاريج بأسعار مرتفعة للغاية وبتكلفة أعلى من السعر المحلي للمتر المكعب، حيث تشكل المياه 15% من النفقات المنزلية في بعض التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة "ج". هذا ويعتمد مايقرب 10% من الفلسطينيين في الضفة الغربية على المياه المشتراة من

خلال صهاريج المياه، وبأسعار فاقت ما نسبته 400% للتر الواحد مقارنة بالأسعار المعتمدة في المجتمعات المحلية المتصلة بالشبكة. وقد تكون المياه المشتراة من بعض الصهاريج الخاصة ذات جودة متغيرة ومصدر مائي غير موثوق.

وإلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، تشير التقديرات إلى وجود فاقد في المياه التي تزود بها السلطة الفلسطينية تقدر بحوالي 30% وذلك بسبب التسرب الناتج عن سوء حالة خطوط الأنابيب وشبكات المياه التي تربط المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. لهذا يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من نقص حاد في المياه، وعدم انتظام الإمدادات، وغالباً ما يحتاجون إلى وضع خزانات مياه اضافية على أسطح منازلهم لتخزين المياه عند وصولها لهم.

وعليه فإن أهم الانعكاسات الانسانية للانتهاكات الاسرائيلية للحقوق المائية الفلسطينية:

- زيادة المعاناة اليومية للفلسطينيين، وخصوصا أن جميع المجالات الحياتية تعتمد على المياه.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين، نتيجة الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بمصادرة الأراضي والسيطرة على موارد المياه .
- ابتعاد ألوف من الفلسطينين عن الزراعة كمصدر أساسي ووحيد للدخل، واتجاههم نحو سوق العمل الإسرائيلية.
- انعدام القدرة المادية للفلسطينيين على منافسة المنتوجات الإسرائيلية، فالمياه تباع للمزارع الإسرائيلي بأسعار تقل كثيرا عن بيعها للمزارع الفلسطيني ، الذي يدفع ما يقدر بأضعاف ما يدفعه المزارع الإسرائيلي ثمنا للمتر المكعب الواحد من المياه .
- المعاناة اليومية للفلسطينيين جراء قلة المياه في فصل الصيف في معظم المناطق ، حيث أصبح من المألوف أن تنقطع إمدادات المياه عن بعض المدن لفترات طويلة، ويضطر السكان في مثل هذه الحالات إلى التقنين الشديد في استهلاك المياه ، مما يؤثر سلبا على أوضاعهم الصحية والحياتية اليومية في استهلاك المياه، ويضطر القادرون منهم إلى شراء المياه من موزعين محليين بواسطة الصهاريج وبأسعار باهظة .
- واليوم يواجه الشعب الفلسطيني أزمة مائية خانقة، مع نقص متزايد في كميات المياه المتاحة نتيجة النمو السكاني وارتفاع متطلبات التنمية. والملف المائي حقيقة يقضي على فرص الطرف الفلسطيني لانشاء منظومة مائية قوية كأحد مقومات قيام الدولةالفلسطينية المستقلة.

2.11.2.الانعكاسات البيئية

وتفرض المستوطنات الإسرائيلية وتوسعها المتواصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية ضغطاً إضافياً على الموارد الطبيعية المحدودة، مما يسهم بشكل أكبر في تلوث المياه، وكذلك في الهواء والتربة. وتلوث مجاري المياه العذبة والمياه الجوفية بسبب النفايات من المستوطنات الإسرائيلية؛ حيث تتسرب المياه العادمة غير المعالجة إلى المياه الجوفية لطبقة المياه الجوفية الجبلية، مما يؤثر على جودتها. ومن أكثر الأماكن تلوثا في الضفة الغربية وادي النار في جنوب شرق القدس، الذي قدر أنه يتلقى أكثر من 13 مليون مترمكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً.

كما فرضت الأنشطة الصناعية والتجارية الموجودة في المستوطنات الإسرائيلية والمناطق الصناعية المتخصصة ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية المحدودة وساهمت في تلوث المياه، وكذلك الهواء والتربة. وتملك الشركات الاسرائيلية ثمانية مقالع على الاقل في الضفة الغربية ويقع 11 مجمعا صناعيا اسرائيليا في الضفة الغربية. وفي العديد من الحالات، تتأثر المدن والقرى المجاورة بالجريان السطحي للمواد الكيميائية ومياه الصرف الصحي، والروائح والغبار المنبعث من الصناعات والمحاجر.

الخلاصة والتوصيات:

ما يقوم به الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكات صارخة للقوانين والمعهدات وقرارت الشرعية الدولية في قطاع المياه والتي يستهدف بها حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المائية، واستخدام قطع المياه كأداة حرب لابتزاز وتهجير الفلسطينيين هو ما يخالف كل الرسائل والاهداف التي ينادي بها يوم المياه العالمي 2024، وعلى المجتمع الدولي توظيف شعار هذا العام للضغط على اسرائيل لوقف هذه الانتهاكات الخطيرة التي تهدد حياة وصحة وتنمية الشعب الفلسطيني، والتي لن يؤدي استمرارها الى تحقيق استقرار وسلام بالمنطقة.

وادراكا لحجم المأساة الإنسانية الصعبة، على المجتمع الدولي الضغط لوقف اطلاق النار، وادخال المساعدات الإنسانية العاجلة، ومنها الوقود والمواد اللازمة لتشغيل المرافق المائية وأنظمة الصرف الصحي تداركا للمخاطر الكبيرة التي يترتب عليها وقف هذه الخدمات. كما أنعلى المجتمع الدولي وبشكل عاجل توظيف الأطر القانونية بشكل فعال والتي تفرض أنه في أوقات النزاع، الدول ملزمة بحماية الحقوق الأساسية للمدنيين من خلال حظر استخدام المياه كوسيلة للحرب، واحترام المياه كحق أساسي من حقوق الإنسان وفق ما نصت علية القوانين والمعهدات الدولية والتي جميعها تتفق على الإطار العام: "ينبغي حظر تحويل المياه للأغراض العسكرية عندما يؤدي ذلك إلى معاناة للسكان المدنيين أو ضرر كبير للتوازن البيئي في المنطقة المعنية، أو من أجل ترويع السكان".

ولتحيق مضمون "المياه من أجل السلام" لابد للمجتمع الدولي من:

1- التدخل بشكل عاجل وفوري للضغط على اسرائيل لوقف اطلاق النار في قطاع غزة، والانصياع للقوانين والقرارات الدولية التي تجرم استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين، ووقف سياساتها المتمثلة بالإستهداف والتدمير الممنهج للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في جميع محافظات الوطن.

2- أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه وسيادته على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وفقاً لقرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2017/12/20 "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفقاً للاتفاقيات الدولية كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية(UNWC1997)، وقرار الأمم المتحدة A/RES/ 63/124 (11كانون الأول/ديسمبر2008) بشأن المبادئ الخاصة بالمياه الجوفية العابرة للحدود (Principles Article)، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الدولي اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واقترحتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية جنيف. بالإضافة الى التوصية الصادرة عن لجنة الشؤون السياسية بخصوص الأمن المائي العربي وسرقة اسرائيل للمياه في الأراضي العربية.

3- دعم التوجة الفلسطيني القاضي بضرورة إعادة التخصيص المائي وفقا لمبادئ القانون الدولي ومبدأ الإستخدام العادل والمنصف للموارد المائية. وتثبيت حق فلسطين في الوصول إلى المصادر المائية وخصوصا نهر الأردن والبحر الميت.

4- مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بإلزام إسرائيل وقف ممارساتها وانتهاكاتها اليومية المتمثلة باستيلائها على المصادر المائية الفلسطنية لصالح المستوطنات غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصريف مياه المستوطنات العادمة والتي تلحق الضرر بالنواحي الصحية والبيئية في فلسطين، وإرغام إسرائيل على الإلتزام بتطبيق كافة القوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة.

5- مطالبة اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف الاقتطاع أحادي الجانب من أموال المقاصة بحجة معالجة مياه الصرف الصحي من مناطق محددة في الضفة الغربية، دون وجود أي توافق مع الحكومة الفلسطينية، ودون وجود أية تفاصيل فنية واضحة حول آلية هذه المعالجة بما يشمل الكميات والأسعار وكيفية استفادة اسرائيل من هذه المياه دون وجه حق.

6- توفير الدعم لقطاع المياه الفلسطيني من أجل القدرة على تنفيذ خططها الإستراتيجية الهادفة إلى توفير خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وإنقاذ الوضع المائي في قطاع غزة، ودعمها في تذليل القيود والعراقيل التي يفرضها الاحتلال أمام هذه الجهود.